

[illegible]

الوجه الثاني

الوجه الثاني

كيف تكفي دعوى الإجماع في كونه بآلة مع نكده لنصوص المتقدمه إننا لم نقله المناظر عليه دفع لقصور
الأثرة بقسوتها اللائحة به بنوا على الجاهد منه اتخذ كما وجد... ولو أمكنه أنه يقوم إجماع
بجانب دلالات [نصوص] تلك الأخبار والأحاديث وشيا قهرق ويدل على هذا ما رواه عن علي بن الحسين
النعماني والأخبار لا قيمة إلا ولا حجة إلا ولا دلالة إلا ولا ما له الرجوع إلى المحاولة التي أخذ لإحكام
والتحليل والتبرير من جهة وضوحها وبما لها... وذلك لأنها - كما تقدم متواترة - تواتر معونها
- ولأنها كما تقدم أيضا واضحة لدلالات جليتها... فاذلح دعوى النصوص يدل لنصوص متواترة
الواضحة المتأخرة وصح أنه يقوم إجماع بخلافها ويرى ذلك ويطلب الاخذ بكيف يصح الرجوع إلى أخبار
الجاهد أنم كيف يصح الرجوع إلى ما ظهر دلالته ظنتهم ظنتهم الدلالة؟ فإذا أمكنه أنه تجزى
أخبار كنهه لأخبار محرم كنهه ليدع كنهه الحديث الصحيح الصريح الصريح فكيف يتوقع بالرجوع
إلى كيف يوثقه بالنصوص؟ وإنا أمكنه ذلك فلهذا فأيضا اجترار السليم لا نقول بشيهم وأسم
يحلمهم بأدنى ظنتهم على أنه غشيل والرجوع إليها؟ ردعه أنه هكذا الزعم - أي نعلم أنه علم
قد خالفنا هذه الأحاديث بالإجماع - وهذا علم هو غاية القدر في المسألة وفي أخبار رضى الإجماع
وفي علم الرواية في رواية

ثم يخبر إجماع بخلاف
هذه الأخبار وشيا قهرق

الوجہ الزامی

[illegible]